j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

# Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law

Randa Hasan Gailb

*College of low, Uruk University, Baghdad, Iraq.*

Randahasan131@gmail.com

**Abstract** The settlement of international political disputes under the provisions of international law is a process aimed at resolving conflicts between states in a peaceful and organized manner according to internationally recognized rules and principles. The topic can be summarized in the following points: The concept of dispute settlement refers to the set of means and mechanisms used to resolve conflicts between states peacefully. The primary goal is to avoid military escalation or violence and to reach satisfactory solutions for all parties involved. International law is the framework that regulates the relationships between states and sets rules for their behavior in peace and war. This law includes treaties, agreements, and international resolutions that help in settling disputes legally, with an emphasis on respecting human rights, national sovereignty, and international peace. In summary, the settlement of international political disputes under international law focuses on promoting peace and stability through peaceful solutions, with mechanisms such as negotiation, mediation, and arbitration being central in this context.

Crossref 10.36371/port.2025.3.5

**Keywords:** *Dispute Settlement, International Law, International Political Disputes, Peaceful Settlement Mechanisms, International Negotiation, International Mediation.*

# تسوية النزاعات السياسية الدولية بموجب احكام القانون الدولي

رندة حسن غالب

*كلية القانون / جامعة اوروك الاهلية ، بغداد ، العراق*

**الخلاصة** : تسوية النزاعات السياسية الدولية بموجب أحكام القانون الدولي هي عملية تهدف إلى حل الخلافات بين الدول بشكل سلمي ومنظم وفقًا للقواعد والمبادئ المعترف بها دوليًا. ويمكن تلخيص الموضوع في النقاط التالية: ومفهوم تسوية النزاعات: هي مجموعة من الوسائل والآليات التي تُستخدم لحل الخلافات بين الدول بطريقة سلمية. الهدف الأساسي هو تجنب التصعيد العسكري أو العنف، والتوصل إلى حلول مرضية لكافة الأطراف المعنية. ويعتبر القانون الدولي الإطار الذي ينظم العلاقات بين الدول، ويحدد قواعد تصرفاتها في السلم والحرب. هذا القانون يتضمن معاهدات، اتفاقيات، وقرارات دولية تُساعد في تسوية النزاعات بطرق قانونية، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان، السيادة الوطنية، والسلام الدولي. باختصار، تسوية النزاعات السياسية الدولية بموجب أحكام القانون الدولي تركز على تعزيز السلام والاستقرار عبر حلول سلمية، وتُعتبر آليات مثل التفاوض، الوساطة، والتحكيم أساسية في هذا السياق.

***الكلمات الدالة:*** *: تسوية النزاعات، القانون الدولي ، النزاعات السياسية الدولية ،آليات التسوية السلمية ،التفاوض الدولي ،الوساطة الدولية.*



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

## المقدمة

تعد تسوية النزاعات السياسية الدولية من المواضيع الحيوية في العلاقات الدولية، حيث تبرز أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار العالمي في ظل تزايد التوترات والصراعات بين الدول. يلعب القانون الدولي دوراً أساسياً في إدارة هذه النزاعات من خلال وضع إطار قانوني يضمن التوصل إلى حلول سلمية وعادلة للنزاعات بين الدول، ويهدف إلى تجنب التصعيد العسكري أو العنف. يعتمد هذا الإطار على مجموعة من المبادئ والآليات مثل التفاوض، الوساطة، والتحكيم، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، التي تسعى إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. تهدف هذه العملية إلى ضمان احترام السيادة الوطنية وحماية حقوق الإنسان، مع التزام الدول بقرارات الهيئات الدولية المختصة. ومن خلال ذلك، يوفر القانون الدولي الوسائل التي تسهم في الحد من الأزمات وتحقيق التسوية العادلة والمستدامة للنزاعات بين الدول.

**مشكلة البحث:** تتمثل المشكلة في دراسة العلاقة بين النزاعات السياسية والآليات القانونية الدولية المتاحة لتسويتها، والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الآليات في ظل التحولات السياسية العالمية المستمرة. ما هي قدرة القانون الدولي على التعامل مع النزاعات السياسية التي تندلع بين الدول؟ وكيف يمكن التغلب على التحديات القانونية والسياسية التي تعيق تسوية هذه النزاعات؟

1. ما هي الخصائص المميزة للنزاعات السياسية في إطار القانون الدولي؟
2. كيف يمكن للقانون الدولي أن يسهم في تسوية النزاعات السياسية بين الدول؟
3. ما هي الآليات المتاحة في القانون الدولي لتسوية النزاعات، وكيف يتم تنفيذها؟
4. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق آليات تسوية النزاعات في القانون الدولي؟
5. هل يمكن تطوير القانون الدولي لمواكبة التغيرات السياسية العالمية؟ وكيف يمكن تحسين فعالية الآليات القانونية في تسوية النزاعات الدولية؟

**أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في تسوية النزاعات السياسية الدولية بموجب أحكام القانون الدولي في عدة جوانب رئيسية وهي تعزيز الفهم العميق للقانون الدولي: يساعد البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه القانون الدولي في إدارة النزاعات بين الدول، ويساهم في فهم الآليات القانونية المختلفة التي تُستخدم لتحقيق الحلول السلمية. وتسليط الضوء على الحلول السلمية: و أهمية الحلول السلمية لتسوية النزاعات بدلاً من التصعيد العسكري، مما يعزز الوعي بأهمية التفاوض والوساطة والتحكيم كبدائل للحرب والصراع.قيمة لصناع القرار والمسؤولين الحكوميين حول كيفية التعامل مع النزاعات الدولية، وتوجيههم لاستخدام آليات قانونية فعالة للحد من التوترات والتوصل إلى حلول شاملة. وتعزيز الاستقرار والسلام على المستوى العالمي، مما يساعد في تقليل احتمالات الصراعات المسلحة ويشجع على التعاون بين الدول. والتي تواجه تسوية النزاعات في العصر الحديث، مثل التدخلات الأجنبية، السيادة الوطنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يساعد في تطوير فهم أعمق لهذه القضايا المعقدة. ومساهمات نظرية في مجال العلاقات الدولية، بالإضافة إلى مقترحات عملية لتحسين فعالية آليات تسوية النزاعات الدولية وتعزيز التزام الدول بالقانون الدولي.

**اهداف البحث:** تكمن اهداف البحث في :

1. فهم وتحليل الطرق والآليات التي يوفرها القانون الدولي لتسوية النزاعات السياسية بين الدول، مثل التفاوض، الوساطة، التحكيم، والقضاء الدولي.
2. إلى توضيح كيف يساهم القانون الدولي في تجنب التصعيد العسكري وتحقيق حلول سلمية للنزاعات، مما يعزز الاستقرار والسلام في العلاقات الدولية.
3. دراسة دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، في تسوية النزاعات الدولية، وكيفية تأثير قرارات هذه المنظمات على الحلول السياسية للأزمات.
4. استعراض المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي في تسوية النزاعات مثل احترام السيادة الوطنية، حقوق الإنسان، وحل النزاعات بطرق سلمية.
5. تحديد التحديات التي قد تعيق تطبيق آليات تسوية النزاعات السياسية الدولية، مثل عدم التزام الدول بالقرارات الدولية أو التعقيدات المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية.


R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

6. تقديم مقترحات واقعية لتحسين فعالية آليات تسوية النزاعات في القانون الدولي، مما يساعد في الحد من النزاعات العسكرية ويعزز الحلول السلمية.
7. تطبيقات عملية لبعض النزاعات الدولية الشهيرة وكيف تم تسويتها بموجب القانون الدولي، مما يساعد في فهم كيفية تطبيق النظرية القانونية في الواقع.

**منهجية البحث**: تعتمد منهجية البحث على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تضمن دراسة شاملة وعميقة للموضوع ويمكن تحديد المنهجية في النقاط التالية: المنهج الوصفي: سيتم أولاً وصف آليات تسوية النزاعات السياسية الدولية المختلفة، مثل التفاوض، الوساطة، التحكيم، والقضاء الدولي، مع استعراض المبادئ القانونية التي تحكم هذه الآليات. والتحليل النقدي: بعد ذلك، سيتم تحليل فعالية هذه الآليات في حل النزاعات الدولية ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة من حيث السلم والأمن الدوليين. والمنهج المقارن: سيتم مقارنة طرق تسوية النزاعات في القانون الدولي مع الحلول الممكنة التي قد توفرها القوانين المحلية أو الأنظمة السياسية الأخرى، بهدف توضيح الفروق بين النهج الدولي والنهج الوطني أو الإقليمي.

**هيكلية البحث**: تضمن البحث ثلاثة مطالب حيث جاء في المطلب الاول: ماهية النزاعات السياسية والقانون الدولي وجاء في المطلب الثاني: اليات تسوية النزاعات في القانون الدولي وفي المطلب الثالث: التحديات التي تواجه القانون الدولي.

## المطلب الاول

## ماهية النزاعات السياسية والقانون الدولي

النزاعات السياسية الدولية هي الخلافات التي تنشأ بين الدول أو بين الدول وبعض الفاعلين الدوليين (مثل المنظمات الدولية أو الجماعات غير الحكومية)، وتتمحور عادة حول قضايا تتعلق بالسيادة، الحدود، الأمن، المصالح الاقتصادية، أو الحقوق السياسية. هذه النزاعات قد تتخذ أشكالًا مختلفة، بدءًا من التوترات الدبلوماسية البسيطة وصولاً إلى الصراعات المسلحة بين الدول. والقانون الدولي هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول، وهي تهدف إلى تحقيق النظام الدولي المستقر والعدل في التعامل بين الأمم. القانون الدولي ليس فقط مجموعة من القوانين المكتوبة بل يشمل أيضًا العرف الدولي، المعاهدات والاتفاقيات، وأحكام المحاكم الدولية. يمثل القانون الدولي الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية وتقديم حلول قانونية للنزاعات السياسية، مع التأكيد على ضرورة تسوية الخلافات بطرق سلمية.[1]

### الفرع الاول: أسباب النزاعات السياسية

تتنوع وتختلف حسب السياق التاريخي، الثقافي، والاقتصادي، ولكن يمكن تصنيفها إلى عدة فئات رئيسية كما يلي:

**1-تضارب المصالح القومية** :يشير تضارب المصالح القومية إلى الاختلافات بين الدول حول أهدافها واهتماماتها الوطنية التي قد تتداخل أو تتناقض مع مصالح الدول الأخرى[2]. كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، أو الاجتماعية في الساحة الدولية، وهذه المصالح قد تتعارض مع مصالح دول أخرى. ويمكن أن يظهر تضارب المصالح القومية في نزاعات حول الموارد الطبيعية أو النفوذ في مناطق معينة. على سبيل المثال، قد تتنازع دولتان على حقوق استغلال منجم مشترك أو منطقة بحرية غنية بالنفط والغاز. كما قد يحدث تضارب في المصالح الاقتصادية عندما تتنافس الدول على أسواق تجارية أو طرق نقل حيوية. ويؤدي هذا التضارب إلى توترات دبلوماسية وربما صراعات مفتوحة، حيث ترفض الدول التنازل عن مصالحها الأساسية التي تعتبرها حيوية لمستقبلها[3].

**2-الاختلافات الأيديولوجية** :وتعني الاختلافات الأيديولوجية وجود تناقضات بين الأنظمة السياسية أو الفكرية التي تتبناها الدول أو الجماعات. هذه الاختلافات قد تتعلق بالأنظمة السياسية (ديمقراطية، استبدادية، اشتراكية، إلخ) أو بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم الدولة. خلال الحرب الباردة، كان هناك صراع أيديولوجي واضح بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الليبرالية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية. هذا الصراع أدى إلى توترات مستمرة ونزاعات غير مباشرة عبر العالم. يمكن أن تؤدي الاختلافات الأيديولوجية إلى نزاعات طويلة الأمد، حيث تسعى كل طرف لفرض أيديولوجيته الخاصة أو للحد من تأثير الطرف الآخر. هذه النزاعات قد تتخذ شكل حروب بالوكالة أو صراعات فكرية ودبلوماسية.

**3-المطالب الإقليمية** :وتعني المطالب الإقليمية النزاعات التي تنشأ بسبب رغبة دولة في السيطرة على أراضٍ تعتبرها جزءًا من تاريخها أو ثقافتها أو أمنها، لكن هذه الأراضي قد تكون تحت سيطرة دولة أخرى. يمكن أن تكون المطالب الإقليمية مرتبطة بتغيير حدود دولية أو الحصول على أراضٍ استراتيجية. ومن أبرز



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الأمثلة على المطالب الإقليمية النزاع بين الهند وباكستان حول منطقة كشمير، حيث تطالب كل من الدولتين بالسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية بسبب أهميتها الدينية والسياسية. مثال آخر هو النزاع بين إسرائيل وفلسطين على الأراضي الفلسطينية. وتؤدي المطالب الإقليمية إلى صراعات طويلة الأمد قد تشمل مواجهات عسكرية أو تدخلات دولية لحل النزاع، وقد تؤثر على الأمن الإقليمي والعالمي بشكل عام.[٤]

ان تضارب المصالح القومية، الاختلافات الأيديولوجية، والمطالب الإقليمية هي عوامل رئيسية تساهم في نشوء النزاعات السياسية بين الدول. كل من هذه الأسباب يمكن أن يؤدي إلى توترات قد تتحول إلى صراعات، وإذا لم تتم معالجتها بشكل سلمي، قد تتطور إلى نزاعات دموية تؤثر على الأمن والسلام الدولي.[٥]

**الفرع الثاني: القانون الدولي ودوره**

يعد القانون الدولي أحد الركائز الأساسية التي تسهم في حل النزاعات السياسية بين الدول، حيث يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول وحل التوترات والنزاعات بطريقة سلمية ومنظمة. يمتد دور القانون الدولي ليشمل مجموعة من المبادئ والآليات التي تساهم في تحقيق تسوية النزاعات السياسية الدولية بطرق قانونية تحترم حقوق الإنسان، السيادة الوطنية، وتحافظ على السلام والأمن الدوليين.[٦]

**1-تنظيم العلاقات بين الدول:** ينظم القانون الدولي العلاقات بين الدول من خلال مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تضع قواعد ملزمة. عندما تنشأ نزاعات بين الدول، يمكن الرجوع إلى هذه القواعد لتحديد الحقوق والواجبات المتعلقة بكل طرف. مثلًا، معاهدة الأمم المتحدة لعام 1945 تنص على ضرورة تسوية النزاعات بطرق سلمية وفقًا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.[٧]

**2-وضع قواعد ملزمة للتعامل مع النزاعات:** يعد وضع قواعد ملزمة لتسوية النزاعات السياسية جزءًا أساسيًا من القانون الدولي، إذ تهدف هذه القواعد إلى تنظيم العلاقات بين الدول وتقديم حلول عادلة ومبنية على أسس قانونية لفض النزاعات. ويشير وضع القواعد الملزمة إلى مجموعة من المبادئ والمعاهدات التي تفرض التزامات على الدول لتسوية النزاعات بطريقة سلمية، دون اللجوء إلى العنف أو القوة. هذه القواعد تمثل جزءًا من القانون الدولي الذي يشمل المعاهدات الدولية، القرارات الأممية، والاتفاقات الثنائية بين الدول.[٨]

ومن أمثلة على القواعد الملزمة: ميثاق الأمم المتحدة (1945): في المادة 2 من الميثاق، تنص الأمم المتحدة على أن "جميع أعضاء المنظمة يمتنعون في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي." واتفاقيات جنيف: تقدم هذه الاتفاقيات قواعد ملزمة في حالات النزاع المسلح، حيث تركز على حماية المدنيين والجرحى في الحروب وتوفير حقوق الإنسان في حالة الصراعات. ومحكمة العدل الدولية: هي الهيئة القضائية الأساسية للأمم المتحدة التي يمكن من خلالها الأطراف المتنازعة اللجوء إلى تسوية قانونية للنزاعات بين الدول، وهي ملزمة بتطبيق قراراتها.[٩]

ومن أهمية القواعد الملزمة: القواعد الملزمة تساعد في منع التصعيد وتحول النزاع من نزاع عسكري إلى حل قانوني أو دبلوماسي. ومن خلال الالتزام بقواعد واضحة وشفافة، يتم تعزيز الاستقرار في العلاقات بين الدول وبالتالي الحد من النزاعات. وتلزم هذه القواعد الدول باحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مما يحمي الأفراد والجماعات من التعرض للظلم والعنف.[١٠]

**3-منع استخدام القوة بغير مبرر:** أحد المبادئ الجوهرية في القانون الدولي هو منع استخدام القوة بغير مبرر. يتم تحقيق ذلك عبر عدة آليات لضمان أن الدول تتجنب اللجوء إلى القوة العسكرية إلا في الحالات التي تنص عليها القوانين الدولية، مثل الدفاع عن النفس أو تنفيذ قرارات دولية. وان منع استخدام القوة يعني أنه لا يجوز لأي دولة استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى إلا في حالات معينة تكون مبررة قانونيًا. يشمل ذلك منع العدوان العسكري والتهديدات باستخدام القوة في العلاقات الدولية.

ان ميثاق الأمم المتحدة (المادة 2): يحظر الميثاق بشكل صريح استخدام القوة في العلاقات الدولية. المادة 2 من الميثاق تنص على أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يتعهدون بحل النزاعات بالوسائل السلمية وبالامتناع عن استخدام القوة.[١١]

وحق الدفاع المشروع (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة): يسمح للبلدان باستخدام القوة فقط إذا كانت تتعرض لعدوان مسلح، وفي هذه الحالة يُسمح باستخدام القوة بشكل متناسب وفي إطار الدفاع المشروع.

التدخل الدولي بموافقة مجلس الأمن: يحق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات، بما في ذلك استخدام القوة



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

العسكرية، إذا كانت تهدد السلم والأمن الدوليين. لكن يجب أن تكون هذه الإجراءات مدعومة بقرار من مجلس الأمن.

ومن أهمية منع استخدام القوة بغير مبرر[١٢]:

1. تساهم هذه القاعدة في تجنب الحروب والصراعات المسلحة التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير واسع النطاق وفقدان الأرواح.
2. عبر الالتزام بمنع استخدام القوة، يتم تشجيع الدول على اللجوء إلى الوسائل السلمية مثل التفاوض، الوساطة، والتحكيم لحل النزاعات.
3. منع استخدام القوة غير المبرر يساعد في حماية المدنيين من آثار الحرب والصراعات المسلحة، ويقلل من الانتهاكات التي قد تحدث في مناطق النزاع.
4. بالرغم من وجود القواعد الملزمة في القانون الدولي، إلا أن هناك تحديات كبيرة في تطبيق هذه المبادئ بشكل فعال، حيث يمكن لبعض الدول أن تبرر استخدام القوة لأسباب مثل الأمن القومي أو المصالح الاقتصادية، مما يؤدي إلى انتهاك القواعد الدولية. وقد يصعب أحيانًا تدخل المجتمع الدولي بشكل سريع وفعال.

## المطلب الثاني

## اليات تسوية النزاعات في القانون الدولي

يعد تسوية النزاعات بين الدول تعتبر من الأهداف الرئيسية للقانون الدولي، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تجنب التصعيد العسكري وتحقيق حل سلمي يرضي جميع الأطراف المعنية. هذه الآليات تتنوع بين الطرق الدبلوماسية والقانونية والفنية التي يمكن لكل دولة أو طرف اللجوء إليها وفقًا للظروف الخاصة بكل نزاع.

### الفرع الاول: الاليات السلمية لتسوية النزاعات وفق ميثاق الأمم المتحدة

#### 1-الوساطة

تعتبر الوساطة الوسيلة الاكثر شيوعا في حسم النزاعات التجارية لاسيما في العقود التجارية الدولية مثل عقود الانشاءات الهندسية المعروفة باسم الفيديك FIDIC، وتعرف الوساطة على انها وسيلة ودية للتفاعل بهدف الوصول الى اتفاق.[١٣]

وبدأت الوساطة تأخذ حيزا واسعا في حسم مختلف انواع النزاعات وتدل الاحصاءات على ان اربع من اصل خمس من قضايا الوساطة تنتهي بتسوية. ويكون القرار من صنع فرقاء الوساطة وليس من عمل شخص غريب ، حيث يقتصر دور الوسيط على تشجيع الفرقاء على التسوية والمساعدة في تحديد النزاع وازالة العقبات ، وتحري الخيارات ويبقى على الفرقاء ان يتفقوا ، وان يوافقوا على التسوية من ذاتهم وان يضعوا قرارهم بانفسهم.[١٤]

ومن خلال ما تقدم يمكننا تعريف الوساطة على انها وسيلة لتسوية النزاعات من خلال تدخل شخص ثالث نزيه وحيادي ومستقل يزيل الخلاف القائم وذلك باقتراح حلول عملية ومنطقية تقرب وجهات نظر المتنازعين بهدف ايجاد صيغة توافقية وبدون ان يفرض حلا" عليهم أو يصدر قرارا" ملزما". وهنا يكمن جوهر الخلاف بين الوساطة والتحكيم، فالمحكم يصدر قرارا نهائيا وملزما ويخضع المتنازعون لتنفيذه، في حين ان الوسيط لا يملك سلطة اصدار قرار بل ان سلطته ان وجدت فهي سلطة ادبية وتتجسد في حث المتنازعين على قبول اقتراحاته وتوصياته والتي تشكل مدخلا لتسوية النزاع القائم[١٥].

#### 2-تحقيق القضاء الدولي

القضاء الدولي هو جزء من النظام القانوني الذي يهدف إلى معالجة النزاعات بين الدول، ويُعتبر أداة هامة لتحقيق العدالة الدولية، وحفظ السلم والأمن الدوليين. تحقيق القضاء الدولي يتمثل في تطبيق وتنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية لحل النزاعات السياسية، الاقتصادية، والإنسانية بين الدول، كما يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق العدالة ومحاسبة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

تكون للمحكمة شخصية قانونية دولية ، كما تكون لها الأهلية القانونية اللازمة لممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها. و للمحكمة أن تمارس وظائفها وسلطاتها ، على النحو المنصوص عليه في هذا النظام الأساسي في إقليم أية دولة طرف ولها ، وبموجب اتفاق خاص مع أية دولة أخرى ، أن تمارسها في إقليم تلك الدولة.[١٦]

ومن أهداف القضاء الدولي: القضاء الدولي يسعى إلى حل النزاعات التي تنشأ بين الدول بشأن مسائل قانونية مثل الحدود، السيادة، المعاهدات، وحقوق الإنسان. ومن خلال محاكمة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. والقضاء الدولي يساعد في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحفظ السلام، ويعمل على تسوية النزاعات بطرق قانونية لتجنب التصعيد. ومن خلال محاكمة الأفراد الذين



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

ينتهكون حقوق الإنسان، ويعمل القضاء الدولي على ضمان حماية الحقوق الأساسية للأفراد في جميع أنحاء العالم.

ان تحقيق القضاء الدولي هو عنصر أساسي في النظام القانوني الدولي ويهدف إلى تسوية النزاعات الدولية وتحقيق العدالة. من خلال محاكم مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، يسعى المجتمع الدولي إلى تطبيق القوانين الدولية وحماية حقوق الإنسان. بالرغم من التحديات التي قد يواجهها، يظل القضاء الدولي أداة حيوية لتحقيق الاستقرار والعدالة في العلاقات بين الدول[١٧].

**الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية**

المنظمات الدولية والإقليمية تلعب دوراً حيوياً في تسوية النزاعات السياسية بين الدول، حيث تسهم في تنظيم العلاقات الدولية، تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتوفير آليات قانونية ودبلوماسية لحل النزاعات. من بين هذه المنظمات، نجد الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، وكل منها له دوره الخاص في هذا السياق.[١٨]

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دوراً حيوياً في تسوية النزاعات السياسية بين الدول من خلال تقديم آليات قانونية ودبلوماسية تهدف إلى حل الخلافات بشكل سلمي وفعّال. تعتبر الأمم المتحدة واحدة من أهم المنظمات الدولية التي تسهم في هذا السياق، حيث يعد مجلس الأمن الهيئة المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. المجلس يملك صلاحيات واسعة تشمل فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، إضافة إلى إمكانية الموافقة على تدخلات عسكرية لحفظ السلام، مثلما حدث في حالات كوسوفو. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فهي توفر منبراً للحوار بين الدول الأعضاء، حيث تقوم بمناقشة القضايا الدولية المتعلقة بالنزاعات السياسية وتصدر توصيات لتسويتها، وإن كانت قراراتها غير ملزمة. رغم ذلك، تمثل الجمعية العامة أداة هامة في ممارسة الضغط السياسي على الأطراف المتنازعة وتشجيعها على العودة إلى طاولة المفاوضات[١٩].

وعلى المستوى الإقليمي، تلعب المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي دوراً هاماً في حل النزاعات السياسية داخل مناطقهم. الاتحاد الأوروبي يتدخل بشكل رئيسي في النزاعات داخل دوله أو مع دول الجوار من خلال التوسط في المفاوضات، فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على الأطراف التي ترفض الحلول السلمية، بالإضافة إلى إرسال بعثات مدنية أو عسكرية لحفظ السلام. الاتحاد الأوروبي أيضاً يستخدم تأثيره الاقتصادي والسياسي لتشجيع الدول على الالتزام بالقوانين الدولية وتحقيق تسويات سلمية، كما كان الحال في صراعات البلقان وأوكرانيا. أما الاتحاد الإفريقي، فيسعى لتحقيق السلم والاستقرار في القارة الأفريقية من خلال التدخل المباشر في النزاعات عبر الوساطة أو فرض العقوبات. من خلال آليات مثل بعثات حفظ السلام التي يرسلها إلى مناطق النزاع مثل دارفور والصومال، يعمل الاتحاد الإفريقي على الحد من التصعيد العسكري ودعم الحلول السياسية والاقتصادية في القارة.

بشكل عام، تسعى هذه المنظمات الدولية والإقليمية إلى الحفاظ على الأمن الدولي وحل النزاعات بين الدول بطرق سلمية، مما يعزز التعاون بين الدول ويساهم في استقرار العلاقات الدولية.[٢٠]

ان المنظمات الدولية والإقليمية تلعب دوراً محورياً في السعي لإيجاد حلول سلمية للنزاعات بين الدول، حيث تسعى إلى تقليل التصعيد وحل المشكلات السياسية عبر الطرق الدبلوماسية والقانونية. تتنوع هذه الأدوار بين الوساطة المباشرة، فرض التدابير الاقتصادية والدبلوماسية، وتقديم الدعم العسكري عندما يستدعي الأمر. في الأمم المتحدة، بما تمتلكه من هيئات مثل مجلس الأمن والجمعية العامة، تعتبر العامل الرئيس في حفظ السلم والأمن الدوليين. مجلس الأمن، الذي يتألف من 15 عضواً من بينهم خمسة أعضاء دائمين لديهم حق الفيتو، يملك القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة، سواء كانت في شكل عقوبات اقتصادية أو تدخل عسكري، كما في العديد من الصراعات الكبرى التي شهدها العالم. دور المجلس لا يقتصر على اتخاذ قرارات بل أيضاً على إرسال بعثات حفظ السلام التي تساهم في استقرار المناطق المتأثرة بالنزاع. عندما تندلع أزمة، يتوجه مجلس الأمن إلى تقديم الحلول التي تضمن حماية المدنيين ومنع تفشي العنف. الجمعية العامة من جانبها تتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة في النقاشات، وتعمل على تقديم توصيات بشأن كيفية التعامل مع النزاعات، رغم أن قراراتها لا تكون ملزمة، إلا أنها تمثل قوة ضغط دبلوماسية كبيرة[٢١].

أما على المستوى الإقليمي، فإن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي يقدمان نماذج فعالة للوساطة وحل النزاعات. الاتحاد الأوروبي، الذي يضم 27 دولة، يتبنى سياسات قوية تهدف إلى دعم استقرار الدول الأوروبية والنهوض بها في جميع المجالات. عندما تنشأ أزمة سياسية في المنطقة أو في الدول المجاورة، يتدخل الاتحاد



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الأوروبي بشكل مباشر سواء عبر الضغط الدبلوماسي أو من خلال فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تقوض السلام. كما يسعى الاتحاد إلى تسهيل المفاوضات بين الأطراف المتنازعة لتحقيق حلول سلمية. في حالة النزاعات الداخلية، مثلما حدث في البلقان أو مع روسيا في النزاع الأوكراني، يكون الاتحاد الأوروبي لاعبًا رئيسيًا في محاولات إنهاء القتال وإيجاد تسوية طويلة الأمد.[٢٢]

في أفريقيا، يُعتبر الاتحاد الإفريقي أحد المنظمات الرائدة في محاولة تسوية النزاعات في القارة. يتمتع الاتحاد بالإمكانية للتوسط في النزاعات السياسية بين الدول الأعضاء، ويملك القدرة على فرض عقوبات أو إرسال قوات حفظ السلام للمساعدة في استعادة النظام. من خلال عمله في مناطق مثل دارفور والصومال، يظهر الاتحاد الإفريقي التزامًا كبيرًا بتحقيق السلام والاستقرار في القارة. ومع تطور إمكانياته، أصبح الاتحاد أحد الأطراف الفاعلة في تقديم حلول قانونية ودبلوماسية تسهم في تجنب التصعيد العسكري وحل النزاعات الداخلية. إلى جانب هذه المنظمات، تعمل أيضًا بعض المنظمات المتخصصة على دعم عمليات تسوية النزاع. مثلا،منظمة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط تسهم في تعزيز الحوار بين دول المنطقة، بينما تعمل منظمة الدول الأمريكية في القارة الأمريكية على ضمان حلول سلمية للنزاعات السياسية بين الدول في المنطقة. الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات السياسية لا يقتصر على توفير آليات لحل النزاعات فحسب، بل يمتد إلى استخدام الأدوات القانونية، الدبلوماسية، والإنسانية لتحقيق سلام دائم في مختلف أنحاء العالم.[٢٣]

## المطلب الثالث

## التحديات التي تواجه القانون الدولي

يواجه القانون الدولي العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته في تسوية النزاعات وحل القضايا الدولية. على الرغم من كونه الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الدول، إلا أن تطبيقه يواجه عقبات متعددة بسبب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تحيط بالعلاقات الدولية.[٢٤]

### الفرع الاول: تسويات سياسية

تسوية النزاعات السياسية، سواء كانت دولية أو داخلية، تتطلب العديد من العوامل التي تساهم في نجاح أو فشل هذه التسويات. من بين هذه العوامل، يعد غياب الإرادة السياسية و تأثير القوى الكبرى على النزاعات من أبرز التحديات التي قد تعرقل الوصول إلى حلول سياسية فعّالة.[٢٥]

1. غياب الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات الدولية

- تعتبر الإرادة السياسية أحد العوامل الحاسمة في تنفيذ القرارات الدولية وتسوية النزاعات السياسية. إذا كانت الدول غير راغبة في الالتزام بما تفرضه القرارات الدولية أو ما يتم الاتفاق عليه في المفاوضات، فإن التسوية السياسية تصبح صعبة أو حتى مستحيلة. غياب الإرادة السياسية قد ينشأ من عدة أسباب، مثل:[٢٦]
- قد تكون بعض الدول غير مستعدة لتقديم تنازلات تضر بمصالحها الوطنية، حتى وإن كانت القرارات الدولية تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. على سبيل المثال، إذا كان قرار دولي يطالب دولة معينة بوقف الأعمال العدائية أو الانسحاب من أراضٍ متنازع عليها، قد ترفض هذه الدولة الامتثال إذا كانت تعتبر ذلك تهديداً لمصالحها أو هيمنتها على تلك المنطقة.
- قد تواجه الحكومات ضغوطًا من داخلها، مثل المعارضة السياسية أو الرأي العام المحلي، مما يجعلها تتردد في تنفيذ القرارات الدولية. قد يحدث هذا عندما يكون تنفيذ القرار الدولي يتطلب تغييرات جذرية في السياسة الداخلية، كإجراء إصلاحات اقتصادية أو حقوقية قد تؤدي إلى احتجاجات أو اضطرابات.
- بعض الدول قد تفتقر إلى الثقة في فعالية المؤسسات الدولية أو في نزاهة القرارات الصادرة عنها. إذا كانت هناك شكوك حول حياد أو عدالة الآليات الدولية، قد تكون الدول أقل استعداداً لتنفيذ القرارات أو المشاركة في عمليات التسوية.
- نتيجة لغياب الإرادة السياسية، قد تبقى العديد من القرارات والتوصيات الدولية دون تنفيذ، مما يطيل أمد النزاعات ويزيد من تعقيد الأوضاع السياسية.

2. تأثير القوى الكبرى على النزاعات

تؤثر القوى الكبرى في النظام الدولي بشكل كبير على النزاعات السياسية، سواء من خلال دعم أطراف معينة في النزاع أو من خلال استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها الخاصة. يمكن تلخيص تأثير القوى الكبرى في النزاعات عبر عدة أبعاد:[٢٧]



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

- القوى الكبرى عادة ما تكون في موقع يسمح لها بالتأثير في مسار المفاوضات أو تحديد شروط التسوية. على سبيل المثال، في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، تقوم الولايات المتحدة بدور بارز في التأثير على مجريات المفاوضات، مما يؤدي إلى اختلافات في الحلول المطروحة أو فرض قيود على الأطراف المتنازعة.
- كثيرًا ما تُميل القوى الكبرى إلى دعم طرف معين في النزاع، سواء من خلال الدعم العسكري أو المالي. هذا الدعم قد يعوق عملية التسوية ويؤدي إلى استمرار النزاع لفترات طويلة. على سبيل المثال، في النزاع السوري، لعبت روسيا و الولايات المتحدة أدوارًا كبيرة في دعم أطراف مختلفة، مما جعل التسوية السياسية صعبة للغاية.
- القوى الكبرى، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي مثل الولايات المتحدة و روسيا و الصين، يتمتعون بحق الفيتو، الذي يسمح لهم بإلغاء أي قرار قد يُتخذ بشأن تسوية النزاع. هذا الحق يُستخدم في بعض الأحيان لعرقلة قرارات قد تؤثر سلبًا على مصالحها أو على مواقف حلفائها.
- في بعض الحالات، قد تستخدم القوى الكبرى نفوذها في المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لفرض شروط قد تؤثر على التسوية السياسية. هذا النوع من التأثير قد يتسبب في تأخير أو تعطيل الحلول السلمية التي تتطلب دعمًا ماليًا أو اقتصاديًا.

إن غياب الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات الدولية وتدخل القوى الكبرى في النزاعات السياسية يمثلان تحديات كبيرة أمام تحقيق تسويات سياسية ناجحة[٢٨]. بدون الالتزام الصادق من قبل الدول بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ودون حيادية في التأثير الدولي على الأطراف المتنازعة، يصبح التوصل إلى حلول سلمية أمرًا صعبًا. في مثل هذه الحالات، يمكن أن تبقى النزاعات مستمرة وتتعقد أكثر بسبب التدخلات والتعقيدات السياسية التي تخلقها هذه العوامل.

**الفرع الاول: تحديات قانونية**

التحديات القانونية التي تواجه القانون الدولي في تسوية النزاعات السياسية تشمل مجموعة من العقبات التي تحد من فعالية تطبيقه وتنفيذه. من أبرز هذه التحديات هي عدم وجود آلية إلزامية لتنفيذ الأحكام وتفسير النصوص القانونية بطرق مختلفة.

1. عدم وجود آلية إلزامية لتنفيذ الأحكام

من أكبر التحديات التي تواجه القانون الدولي هو عدم وجود آلية إلزامية وقوية لضمان تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الدولية أو الهيئات المتخصصة. رغم وجود محاكم مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن تنفيذ قرارات هذه المحاكم لا يكون مضمونًا دائمًا، وذلك لعدة أسباب:[٢٩]

- ليس هناك جهاز دولي يمكنه فرض تنفيذ الأحكام بالقوة. في الحالات التي لا يلتزم فيها طرف ما بقرار من محكمة دولية، يبقى تنفيذ القرار مرهونًا بإرادة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. بعض الدول قد تختار تجاهل الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية أو من المحاكم الأخرى، خاصة إذا كانت هذه الأحكام تتعارض مع مصالحها الوطنية أو السياسات الخارجية.
- الدول تتمتع بسيادة تامة على أراضيها وقراراتها الداخلية، مما يجعل من الصعب على الهيئات الدولية فرض تنفيذ قراراتها. بعض الدول، خاصة الكبرى منها، قد ترفض الانصياع لقرارات محاكم دولية على اعتبار أن ذلك يمثل تدخلًا في شؤونها الداخلية، مما يعيق تطبيق أحكام القانون الدولي.
- غالبًا ما تكون الدول الكبرى هي الأكثر نفوذًا في النظام الدولي، وهذه الدول قد تستخدم سلطتها السياسية أو العسكرية لتفادي تنفيذ بعض الأحكام الدولية التي قد تضر بمصالحها أو سمعتها. على سبيل المثال، نجد أن الولايات المتحدة في بعض الأحيان تتجاهل أحكام محكمة العدل الدولية، كما حدث في قضايا متعلقة بالحرب أو الانتهاكات لحقوق الإنسان.

2. تفسير مختلف النصوص القانونية

يعتبر تفسير النصوص القانونية في القانون الدولي من أبرز التحديات التي يمكن أن تؤثر على فاعليته في تسوية النزاعات. قد تؤدي اختلافات التفسير بين الدول إلى تباين في فهم تطبيق


R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

القانون الدولي، وهو ما يعقد من عملية التسوية. أبرز جوانب هذه المشكلة تشمل:[٣٠]

- الاختلافات الثقافية والسياسية: غالبًا ما يكون هناك اختلافات كبيرة في كيفية تفسير نفس النصوص القانونية بسبب التباين الثقافي والسياسي بين الدول. ما قد يُعتبر قانونيًا ومقبولًا في دولة ما قد يكون مرفوضًا في دولة أخرى. على سبيل المثال، قضايا حقوق الإنسان قد يتم تفسيرها بطرق مختلفة وفقًا للقيم الثقافية والسياسية السائدة في كل دولة.
- التفسير التوسعي مقابل التفسير الحرفي: في بعض الحالات، قد يكون هناك اختلاف في كيفية تفسير النصوص القانونية؛ حيث قد يفضل البعض التفسير التوسعي الذي يوسّع نطاق تطبيق النصوص القانونية ليتلاءم مع الظروف المستجدة، بينما يفضل آخرون التفسير الحرفي للنصوص القانونية، مما يؤدي إلى استبعاد بعض الحالات أو الوقائع من التطبيق. هذا التفاوت في التفسير قد يؤدي إلى تصدّع في تطبيق القانون الدولي.
- التداخل بين القوانين الوطنية والدولية: في بعض الأحيان، تتداخل القوانين الوطنية مع القانون الدولي، مما يخلق تعقيدات في تفسير القوانين بشكل يتفق مع المبادئ الدولية. بعض الدول قد تُفسر القوانين الدولية بطريقة تتماشى مع مصالحها الوطنية، مما يؤدي إلى إضعاف السلطة القانونية الدولية.
- الاختلاف في تفسير المعاهدات الدولية: المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتطلب تطبيقًا متوازنًا من جميع الأطراف قد تواجه تحديات في التنفيذ بسبب الاختلافات في تفسير بنودها. بعض الأطراف قد ترى أن تفسيرًا معينًا للبند يتوافق مع مصالحها الوطنية بينما يراه الطرف الآخر بشكل مختلف.

تتمثل أبرز التحديات القانونية التي يواجهها القانون الدولي في غياب آلية إلزامية لتنفيذ الأحكام، مما يترك تنفيذ القرارات مرهونًا بإرادة الدول نفسها. هذا يخلق فجوة كبيرة بين النصوص القانونية وواقع تطبيقها. كما أن تفسير النصوص القانونية بشكل مختلف بين الدول يؤدي إلى تباين في التطبيق، ويعوق تحقيق تسويات سياسية أو قانونية فعّالة للنزاعات. من أجل أن يكون القانون الدولي أكثر فاعلية، يحتاج إلى آليات أكثر قوة وشفافية لضمان تنفيذ الأحكام وحل التفسيرات المتباينة بين الدول.[٣١]

**الفرع الثالث: تحديات اجتماعية واقتصادية**

عندما نتناول تسوية النزاعات السياسية الدولية، لا بد من الإشارة إلى أن هناك تحديات اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل كبير على فعالية الحلول المتاحة. هذان العاملان قد يعيقان بشكل كبير الوصول إلى تسوية دائمة ومستدامة بين الأطراف المتنازعة.[٣٢]

1 .تأثير المصالح الاقتصادية

المصالح الاقتصادية هي أحد العوامل الأساسية التي يمكن أن تؤثر في سير عملية تسوية النزاع. في العديد من النزاعات السياسية، تكون هناك مصالح اقتصادية تعرقل الوصول إلى حلول، مما يجعل الوضع أكثر تعقيداً:

العديد من النزاعات السياسية ترتبط بالسيطرة على الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز، المعادن، المياه، أو الأراضي الزراعية[٣٣]. هذه الموارد تعتبر شرياناً حيوياً للاقتصاد، ولذلك تكون محط صراع بين الدول أو الجماعات. على سبيل المثال، في النزاعات حول المياه بين بعض الدول في الشرق الأوسط، يتم التركيز على الحق في التحكم في الأنهار أو الأحواض المائية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاقيات عادلة. والدول غالبًا ما تكون لديها مصالح اقتصادية ترتبط بالاتفاقات التجارية والاقتصادية مع دول أخرى. في سياق النزاع، قد تنشأ ضغوطات اقتصادية على الدول لتغيير مواقفها أو اتخاذ قرارات قد تؤثر في مصالحها الاقتصادية. في بعض الحالات، الدول الكبرى قد تفرض عقوبات اقتصادية على دول أخرى بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو للضغط عليها في التسوية، مما قد يزيد من تعقيد حل النزاع. وقد تكون النزاعات أيضًا ناتجة عن التفاوت الاقتصادي بين الأطراف المتنازعة. فالدول أو المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة قد تشعر بالغبن الاجتماعي والاقتصادي، مما يدفعها إلى التمرد أو المقاومة ضد الهيمنة الاقتصادية. هذا التفاوت يزيد من صعوبة التوصل إلى حلول متوازنة، حيث أن الأطراف قد تطالب بتوزيع أكثر عدلاً للموارد الاقتصادية.[٣٤]

2 .البعد الثقافي والاجتماعي للنزاعات

البعد الثقافي والاجتماعي للنزاعات يعكس الاختلافات العميقة في القيم والعادات والهوية بين الأطراف المتنازعة. هذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات إضافية في محاولات التسوية السياسية.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

من أبرز الأبعاد التي تلعب دوراً في النزاعات السياسية هي الاختلافات الدينية والثقافية. ففي النزاعات التي تشمل مجموعة من الأقليات الدينية أو الثقافية، قد يرفض الأطراف الوصول إلى تسوية لأنهم يعتبرون أن ذلك سيؤثر سلباً على هويتهم الثقافية والدينية. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، هناك تداخل بين القضايا السياسية والدينية، حيث أن كل طرف يعتبر أن لديه حقوقًا تاريخية ودينية على نفس الأراضي. وفي بعض النزاعات، خاصة داخل الدول، تكون القضايا الاجتماعية والهووية عاملاً رئيسياً. في النزاعات العرقية أو الإثنية، قد يسعى طرف ما لتحقيق التمثيل العادل للمجموعة التي ينتمي إليها، بينما قد تسعى مجموعة أخرى لإلغاء أو تهميش هذه المطالب. على سبيل المثال[٣٥]، النزاع في يوغسلافيا السابقة كان مرتبطًا ليس فقط بالصراع السياسي ولكن بالصراعات الثقافية والعرقية التي كانت موجودة بين الجماعات المختلفة في المنطقة. وتلعب الذاكرة التاريخية دوراً كبيراً، حيث تتذكر الجماعات المتنازعة المظالم التي تعرضت لها في الماضي، سواء كانت استعمارية، عرقية، أو دينية. هذه الذاكرة الجماعية قد تجعل من الصعب التوصل إلى تسوية سياسية، لأن الطرف الذي شعر بالظلم يرفض أي حلول قد تعني تقديم تنازلات. على سبيل المثال، في النزاع بين الأكراد في العراق وتركيا، كان هناك تاريخ طويل من الظلم والاضطهاد، مما جعل التوصل إلى تسوية سلمية أمراً صعباً. وقد يكون هناك مقاومة اجتماعية ضد أي نوع من التغييرات الثقافية أو الاجتماعية التي قد يتم فرضها من خلال التسوية السياسية. في بعض المجتمعات، قد ترفض شرائح اجتماعية معينة التنازل عن عاداتها وقيمها الثقافية، مما يؤدي إلى استمرار النزاع. في بعض الأحيان، تكون هناك مقاومة اجتماعية كبيرة لأي نوع من التسوية السياسية التي قد تُعتبر تهديداً للهوية الثقافية للمجتمع.[٣٦]

تؤثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير على تسوية النزاعات السياسية، حيث أن المصالح الاقتصادية قد تدفع الأطراف المتنازعة إلى تعزيز مواقفها أو التعنت في المفاوضات بسبب رغبتها في الحفاظ على مواردها أو مصالحها التجارية. من ناحية أخرى، فإن البعد الثقافي والاجتماعي للنزاعات يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الأطراف، حيث أن الاختلافات في الهوية، الدين، والذاكرة التاريخية تعوق التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف. من أجل تحقيق تسوية سلمية ودائمة، يجب أخذ هذه التحديات بعين الاعتبار والعمل على إيجاد حلول تأخذ في الحسبان ليس فقط المصالح الاقتصادية، ولكن أيضًا الاعتبارات الثقافية والاجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل مواقف الأطراف المتنازعة.[٣٧]

## المطلب الرابع

## دراسة حالة لتطبيق القانون الدولي

دراسة حالة لتطبيق القانون الدولي هي تحليل مفصل لحالة أو حدث قانوني يتم فيه تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية.

### الفرع الاول: النزاع الفلسطيني -الإسرائيلي

يعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من أكثر النزاعات تعقيداً وطولًا في التاريخ الحديث، وقد أثر بشكل كبير على الساحة السياسية الدولية. هذا النزاع ليس مجرد صراع على الأرض أو الموارد، بل هو صراع عميق الجذور يشمل قضايا تاريخية، دينية، وسياسية، مما يجعله واحداً من أهم الحالات التي يتم فيها تطبيق القانون الدولي لحل النزاعات.

لقد كان القانون الدولي أحد الأدوات الرئيسة التي سعى المجتمع الدولي من خلالها لتوجيه الأطراف نحو حل سلمي. وقد تعرض هذا النزاع لعدة محاولات لتطبيق أحكام القانون الدولي من خلال قرارات الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، والاتفاقات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة.[٣٨]

نشأ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مع بداية القرن العشرين، عندما شهدت المنطقة صراعات بين العرب واليهود على الأراضي في فلسطين. هذه الصراعات تعززت مع وعد بلفور (1917) من الحكومة البريطانية بدعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه القضية قضية دولية بعد أن أصدرت الأمم المتحدة عام 1947 قرار تقسيم فلسطين رقم 181، الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية وأخرى عربية، مع وضع القدس تحت وصاية دولية.[٣٩]

وتطبيق القانون الدولي في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي

1 .قرارات الأمم المتحدة:

بدأ تطبيق القانون الدولي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال قرارات الأمم المتحدة التي حاولت إيجاد حل عادل للمشكلة. قرار 181 (1947) تقسيم فلسطين: قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود (إسرائيل) وأخرى للفلسطينيين. رغم أن هذا القرار تم قبوله من قبل اليهود، إلا أن الدول العربية رفضت هذا التقسيم، مما أدى إلى اندلاع حرب 1948.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

وبالرغم من ذلك، بقي هذا القرار جزءًا من النقاش القانوني حول حقوق الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

قرار 242 (1967): بعد حرب 1967، قرر مجلس الأمن الدولي بموجب هذا القرار، ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس الشرقية، وهضبة الجولان). كما نص القرار على حق الفلسطينيين في التقرير المصير، ولكن لم يتم تحديد معالم هذا الحق بوضوح، مما جعل من الصعب تنفيذ القرار بشكل فعّال.[٤٠]

قرار 338 (1973): تضمن هذا القرار دعوة الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار وإعادة الانخراط في مفاوضات في إطار تنفيذ قرار 242، ما يبرز أهمية تطبيق القانون الدولي في نزع فتيل التصعيد العسكري وحل النزاع بطريقة سلمية.

2 .محكمة العدل الدولية ورأيها الاستشاري:

في عام 2004، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيًا استشاريًا من محكمة العدل الدولية (ICJ) بشأن الجدار الفاصل الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية. وقد أصدرت المحكمة رأيًا استشاريًا يعتبر الجدار غير قانوني، وأكدت أن بناء الجدار في الأراضي المحتلة يعد خرقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أكدت المحكمة أن إسرائيل ملزمة بوقف بناء الجدار، وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار الناتجة عن هذا الجدار. إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ هذا القرار، مما يعكس ضعف آليات تنفيذ الأحكام الدولية في حالة النزاع السياسي[٤١].

3 .اتفاقات أوسلو:(1993)

اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت خطوة هامة في تطبيق القانون الدولي لحل النزاع. تم التوصل إلى الاتفاقات بوساطة أمريكية، ووقع عليها ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية) وإسحاق رابين (رئيس وزراء إسرائيل) في أوسلو في عام 1993. في هذه الاتفاقات، تم الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق على إنشاء سلطة فلسطينية في مناطق محددة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تضمنت الاتفاقات قيام مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي مثل القدس، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، الأمن، و الاستيطان، مع التزام الطرفين بالوصول إلى حل الدولتين. ولكن، ورغم أن هذه الاتفاقات كانت تعتمد على المبادئ الدولية، فإن التطبيق الفعلي لها كان محدوداً بسبب تعنت إسرائيل في قضايا حاسمة مثل الاستيطان في الضفة الغربية، وهو ما أضعف تطبيق القانون الدولي في حل النزاع.[٤٢]

4 .المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وحقوق الإنسان:

طالما كانت انتهاكات حقوق الإنسان من أبرز جوانب النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. المحكمة الجنائية الدولية بدأت في دراسة ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قضايا مثل الاستيطان و الهجمات على المدنيين. هذه الانتهاكات، وفقًا للقانون الدولي، تعد جرائم حرب يجب محاكمتها.

لقد أُثيرت العديد من القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة في الأعوام 2008 و2014، واعتُبرت هذه الهجمات خرقًا لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، لكن تنفيذ القوانين ظل يواجه مقاومة كبيرة بسبب الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي و مقاومة إسرائيل للاعتراف الكامل بمحكمة الجنائية الدولية. والتحديات في تطبيق القانون الدولي:

1-التحديات السياسية:

التحفظات الأمريكية: على الرغم من صدور قرارات قوية من الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة، التي كانت حليفة قوية لإسرائيل، استخدمت الفيتو في مجلس الأمن عدة مرات لمنع فرض عقوبات على إسرائيل أو تنفيذ قرارات ضدها.

2-التحديات القانونية:

التفسير المختلف للقرارات: بعض الأطراف، مثل إسرائيل، تتبنى تفسيرات مختلفة للقرارات الأممية، خاصة بشأن قضايا مثل القدس و الحدود، مما يعوق تنفيذ هذه القرارات. إسرائيل تعتبر القدس عاصمتها غير القابلة للتفاوض، بينما يصر الفلسطينيون على أن القدس الشرقية جزء من عاصمتهم المستقبلية.

3-التحديات الأمنية:

على الرغم من وجود قرارات دولية، فإن الواقع على الأرض، بما في ذلك الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والاعتداءات على غزة، يعقد تنفيذ أي حلول دولية تتعلق بتسوية النزاع.

في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يُظهر التحديات الكبيرة التي يواجهها القانون الدولي في حل النزاعات السياسية. بالرغم من القرارات الأممية، ومحاولات تطبيق القانون الدولي عبر مؤسسات مثل محكمة العدل الدولية و المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن فشل



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الأطراف في تنفيذ هذه القرارات بسبب التحفظات السياسية و التفسير المختلف للقانون يعيق الوصول إلى تسوية دائمة. إن معالجة هذا النزاع يتطلب توافقًا دوليًا حقيقيًا والضغط على الأطراف المتنازعة للالتزام بالقانون الدولي وإيجاد حلول سلمية تستند إلى حل الدولتين و احترام حقوق الفلسطينيين.[٤٣]

**الفرع الثاني: النزاع بين الهند والباكستان**

يعد النزاع بين الهند و باكستان من أبرز النزاعات السياسية التي تؤثر على الأمن والاستقرار في جنوب آسيا. هذا النزاع يمتد إلى أكثر من سبعة عقود ويعود إلى فترة تقسيم الهند في عام 1947، عندما تم تقسيم الهند البريطانية إلى دولتين، الهند و باكستان. النزاع بين البلدين يتركز أساسًا حول إقليم كشمير، الذي تعتبره كل من الهند وباكستان جزءًا لا يتجزأ من أراضيها. ورغم تدخل القانون الدولي في محاولة لحل النزاع، إلا أن الخلافات بين الطرفين ما زالت قائمة.

أصول النزاع بين الهند والباكستان:[٤٤]

عندما تم تقسيم الهند البريطانية في عام 1947، تم تحديد حدود جديدة بين الهند وباكستان وفقًا للأسس الدينية. ولكن لم يتم تحديد مصير إقليم كشمير، الذي كان تحت حكم الأمير المحلي. بينما كانت الأغلبية في كشمير من المسلمين، اختار الأمير في البداية البقاء محايدًا، ولكنه انضم إلى الهند بعد الهجوم الباكستاني في أكتوبر 1947، مما أدى إلى اندلاع أول حرب بين الهند وباكستان.

مُنحت الأمم المتحدة بعد ذلك ولاية التدخل لحل النزاع من خلال وساطتها، وفرضت وقف إطلاق النار في عام 1948، مما أدى إلى تقسيم إقليم كشمير إلى جزءين: الجزء الذي تسيطر عليه الهند (المعروف باسم كشمير الهندي) والجزء الذي تسيطر عليه باكستان (المعروف باسم آزاد كشمير). وتطبيق القانون الدولي في النزاع الهندي الباكستاني

1 .قرارات الأمم المتحدة:

منذ بداية النزاع، لعبت الأمم المتحدة دورًا كبيرًا في محاولة تسويته من خلال إصدار عدة قرارات:

قرار 47 (1948): قرر مجلس الأمن الدولي تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار بين الهند وباكستان وتوفير الظروف لإجراء استفتاء في كشمير لتقرير مصير الإقليم. كان الهدف من القرار هو السماح للناس في كشمير بتحديد ما إذا كانوا يريدون الانضمام إلى الهند أو باكستان. لم يتم تنفيذ هذا الاستفتاء بسبب تعنت الطرفين، خاصة أن الهند رفضت إجراءه تحت إشراف الأمم المتحدة.

قرار 1948: دعا هذا القرار إلى تحديد خط فاصل بين القوات الهندية والباكستانية في كشمير، كما أشار إلى ضرورة توفير حقوق الإنسان للسكان المحليين في المناطق المتنازع عليها.

قرار 1172 (1998): صدر بعد التجارب النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان، حيث دعا مجلس الأمن إلى وقف سباق التسلح النووي بين البلدين، مطالبًا بنزع الأسلحة النووية في المنطقة لتجنب التصعيد.

2 .اتفاقيات بين الهند وباكستان:

على الرغم من التدخل الدولي، إلا أن الحلول الدبلوماسية بين الهند وباكستان لم تكن مستدامة بسبب تعنت الطرفين. ومع ذلك، تم التوصل إلى بعض الاتفاقات على مر السنين:[٤٥]

اتفاق سيملا (1972): بعد حرب 1971 بين الهند وباكستان، تم توقيع اتفاق سيملا بين الهند وباكستان في يوليو 1972. نص الاتفاق على أنه سيتم حل جميع القضايا بين الطرفين عن طريق الحوار المباشر دون اللجوء إلى العنف. ورغم أن هذا الاتفاق عُدَّ خطوة إيجابية نحو تطبيق مبادئ القانون الدولي، إلا أن النزاع على كشمير بقي بدون حل دائم.

اتفاقية لاهور (1999): تم توقيع هذه الاتفاقية بين إنديرا غاندي (رئيسة وزراء الهند) و نواز شريف (رئيس وزراء باكستان) بهدف تعزيز التعاون وبناء الثقة بين البلدين. ومع ذلك، أدى الصراع الذي نشب في كارجيل (1999) إلى انهيار هذه الاتفاقية.

3 .محكمة العدل الدولية:

بالرغم من أن محكمة العدل الدولية (ICJ) تعتبر إحدى المؤسسات التي يمكن أن تلجأ إليها الدول لحل نزاعاتها، إلا أن الهند وباكستان لم تقوما في أي وقت بتقديم نزاع كشمير إلى محكمة العدل الدولية، إذ أن كلاً من الطرفين يعتبر القضية ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، مما يجعلها غير قابلة للتسوية عبر المحاكم.[٤٦]

4 .الوضع النووي والتحديات الأمنية:

من أبرز تعقيدات النزاع الهندي الباكستاني هو التسلح النووي الذي يمتلكه كلا البلدين. الهند و باكستان تمتلكان الأسلحة النووية، مما يضيف أبعادًا أمنية خطيرة على النزاع. التوترات بين البلدين على كشمير قد تؤدي إلى تصعيد عسكري شديد الخطورة بسبب المخاوف من إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أي مواجهة.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

ولقد دعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عدة مرات إلى ضرورة نزع السلاح النووي في المنطقة، ولكن مع استمرار النزاع على كشمير، يبقى التسلح النووي أحد التحديات الكبرى في تطبيق القانون الدولي في هذا النزاع.

5 .المحاولات الدبلوماسية الحالية:

لا يزال المجتمع الدولي يعمل على تعزيز عملية السلام بين الهند وباكستان، بما في ذلك محاولة إجراء مفاوضات لحل النزاع حول كشمير. ومع ذلك، فإن محاولات حل النزاع باءت بالفشل عدة مرات بسبب وجود خلافات جذرية بين الطرفين بشأن القدرة على التفاوض حول كشمير، خاصة فيما يتعلق بمصير الإقليم.

والتحديات الرئيسية في تطبيق القانون الدولي في النزاع الهندي الباكستاني:[٤٧]

1. الفيتو الدولي والضغوط السياسية: تتدخل القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة و الصين، في النزاع بشكل انتقائي. الهند تتمتع بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، بينما باكستان تلتزم بعلاقات قوية مع الصين، مما يجعل المجتمع الدولي غير قادر على فرض تسوية فعالة.
2. المواقف المتصلبة: الطرفان لديهما مواقف متصلبة جداً فيما يخص مصير كشمير، حيث تعتبر الهند كشمير جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، في حين ترى باكستان أن الحق في تقرير المصير يجب أن يُحترم.
3. التهديد النووي: يمتلك كلا البلدين الأسلحة النووية، مما يعقد الوضع ويزيد من حدة النزاع. وبالتالي، فإن تطبيق أي حل سياسي يتطلب ضمانات أمنيّة تضمن تفادي الحرب النووية.
4. عدم وجود آليات تنفيذ فعّالة: حتى مع وجود العديد من القرارات الدولية والاتفاقيات الثنائية، يظل النزاع قائمًا بسبب غياب آليات تنفيذ فعالة، مما يعوق تطبيق القانون الدولي بشكل كامل.

النزاع بين الهند و باكستان يعد مثالًا معقداً لتطبيق القانون الدولي في تسوية النزاعات السياسية الدولية. ورغم التدخلات الدولية المتعددة والقرارات الأممية، فإن التعنت السياسي من كلا الجانبين، بالإضافة إلى العوامل الإقليمية والعالمية المؤثرة، تجعل من الصعب التوصل إلى تسوية دائمة. إن تطبيق القانون الدولي في هذا النزاع يواجه تحديات قانونية، سياسية، وأمنية، ولا يبدو أن الحل قريب في الأفق ما لم يتوصل الطرفان إلى حلول توافقية تراعي حقوق الإنسان و الاستقرار الإقليمي.

**الخاتمة**

في ختام هذا البحث، يتضح أن النزاعات السياسية تظل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه النظام الدولي والقانون الدولي على حد سواء. ورغم وجود آليات قانونية متعددة تسعى لتسوية هذه النزاعات، إلا أن فعالية هذه الآليات تتأثر بعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التوازنات الدولية المتغيرة. من خلال دراسة آليات التسوية المتاحة، مثل التحكيم الدولي، المحاكم الدولية، والتفاوض، نجد أن القانون الدولي يقدم أدوات ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار، لكنه يواجه العديد من الصعوبات في تنفيذها بسبب تعقيد الواقع السياسي الدولي وغياب الإرادة السياسية لبعض الأطراف.

كما أظهر البحث أن التحديات التي تواجه القانون الدولي تشمل محدودية تطبيقه في ظل القوة السياسية للدول الكبرى، والتأثيرات التي تمارسها مصالح الدول في تحديد مسارات تسوية النزاعات. لذلك، من المهم أن يتطور القانون الدولي بشكل مستمر ليواكب التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، ويعزز من قدرته على حل النزاعات بطرق سلمية وعادلة. ولا بد من التأكيد على أن تسوية النزاعات السياسية تتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً وإرادة سياسية قوية لضمان تطبيق القانون الدولي بفعالية. لذلك، ينبغي على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتطوير الأطر القانونية المناسبة لمواجهة التحديات المتزايدة التي يفرضها الواقع الدولي المعاصر. وتوصلت الى اهم الاستنتاجات والتوصيات وهي كالاتي:

**أولا: الاستنتاجات**

1 .أهمية القانون الدولي في تسوية النزاعات توجيه العلاقات بين الدول: يعد القانون الدولي الإطار الذي يحدد كيفية تعامل الدول مع بعضها في حالات النزاع. من خلال آليات مثل التحكيم، الوساطة، و المفاوضات، يسعى القانون الدولي إلى خلق بيئة قانونية تحفز الأطراف على التسوية السلمية.

آليات متعددة لحل النزاع: كما في حالة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أو النزاع الهندي الباكستاني، يظهر أن تطبيق القانون الدولي يمكن أن يكون متعدد الأوجه، ويشمل الوسائل



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

الدبلوماسية والقرارات الأممية، لكنه غالبًا ما يواجه صعوبة في التنفيذ الفعلي.

2 .التحديات في تطبيق القانون الدولي رفض بعض الأطراف لتنفيذ القرارات: في العديد من الحالات، مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والنزاع حول كشمير، رفضت الأطراف المعنية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية بسبب الاعتبارات السياسية أو المصالح الوطنية. وقد يؤدي الاختلاف في تفسير القرارات الدولية إلى تعثر تنفيذها. على سبيل المثال، في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، هناك خلافات حول تفسيرات القرارات المتعلقة بـ الحدود و القدس و اللاجئين.

3 .التحديات الأمنية والاقتصادية في حالة النزاع الهندي الباكستاني، يبرز التهديد النووي كعقبة رئيسية أمام تطبيق حلول قانونية دائمة. يمتلك كل من الهند وباكستان الأسلحة النووية، مما يزيد من خطورة أي تصعيد عسكري ويفرض ضغوطًا إضافية على المجتمع الدولي لإيجاد تسوية سلمية. وتؤثر المصالح الإقليمية في كثير من الأحيان على موقف الأطراف المتنازعة. فعلى سبيل المثال، فإن التدخلات الإقليمية والدولية قد تسهم في تأجيج النزاع أكثر من إسهامها في تسويته.

4 .دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من خلال الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها مثل مجلس الأمن الدولي و محكمة العدل الدولية، يمكن تحقيق تقدم في تسوية النزاعات عبر الإرشاد السياسي والقانوني. ورغم وجود العديد من القرارات، إلا أن هناك حاجة أكبر إلى إصلاح آليات الأمم المتحدة لضمان تنفيذ هذه القرارات بشكل فعّال.

5-تلعب المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الأفريقي دورًا هامًا في تسوية النزاعات، لكن يتعين أن تكون هذه المنظمات أكثر تفاعلًا وفعالية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وخاصة في النزاعات الإقليمية مثل النزاع بين الهند وباكستان.

6 .الأهمية الحيوية للضغط الدولي والضغط الداخلي يُظهر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والنزاع الهندي الباكستاني أن الضغط الدولي يمكن أن يكون أداة مؤثرة لتوجيه الأطراف نحو الحلول السلمية، ولكن يجب أن يتم من خلال دعم دولي موحد لتجنب التحفظات من الأطراف الكبرى. ويجب أن يرافق ذلك ضغط داخلي من قبل المجتمع المدني داخل الدول المتنازعة لإجبار الحكومات على الانخراط بجدية في عملية السلام.

7-تسوية النزاعات السياسية الدولية بموجب أحكام القانون الدولي تتطلب تفاعلًا مستمرًا من جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى دور فعال للمجتمع الدولي و المنظمات الدولية. من أجل تحقيق حلول مستدامة، يجب التعامل مع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتطوير آليات أكثر فعالية لضمان تنفيذ القرارات الدولية. في النهاية، تبقى الإرادة السياسية و الالتزام بالحلول السلمية العنصرين الرئيسيين في تسوية أي نزاع دولي.

**ثانيا: التوصيات**

1. تفعيل قرارات مجلس الأمن: ينبغي على مجلس الأمن الدولي اتخاذ خطوات جادة لتطبيق القرارات الأممية المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية، بما في ذلك فرض عقوبات على الأطراف التي تتقاعس عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.
2. توسيع نطاق التدخل: يجب على الأمم المتحدة استخدام آليات مختلفة مثل المراقبة الدولية و فرق حفظ السلام لضمان تنفيذ الاتفاقات والقرارات التي تهدف إلى إنهاء النزاع.
3. يمكن استغلال التحكيم الدولي لحل النزاعات بين الدول، خصوصًا في الحالات التي تكون فيها الأطراف متفقة على الالتزام بالحكم الصادر من محكمة التحكيم الدولية. يجب أن تكون هناك دعوات أكبر لاستخدام هذا الأسلوب بديلاً عن التصعيد العسكري.
4. تعزيز الوساطة الدولية يمكن للمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة، لعب دور أكبر في الوساطة بين الأطراف المتنازعة. على الوساطة أن تكون محايدة و مبنية على المبادئ القانونية لتحقيق الحلول العادلة.
5. يجب أن تسعى محكمة الجنايات الدولية إلى محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب في النزاعات الدولية، خصوصًا في النزاعات التي تتم فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
6. تعزيز التعاون الدولي مع المحكمة: يجب على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية التعاون بشكل كامل مع هذه المحكمة لضمان تقديم الجناة إلى العدالة.
7. يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد للضغط على الدول النووية لتقليص مخزوناتها من الأسلحة


R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

النووية و التوقيع على معاهدات نزع السلاح النووي، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.(NPT)

8. ينبغي دعم دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمن والتعاون في آسيا في التعامل مع النزاعات الإقليمية، وخاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط و جنوب آسيا. هذه المنظمات يمكنها تقديم حلول أكثر مرونة تتناسب مع الظروف المحلية.

## المصادر والمراجع

### أولا: المصادر العربية

[1] احمد أبو الوفا،القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

[2] أحمد بلقاسم، التحكيم الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2005 .

[3] احمد صالح مخلوف، اتفاق التحكيم كاسلوب لتسوية منازعات ، أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة، 2000.

[4] أيمن السيد عبد الوهاب المسار السوري - الإسرائيلي، اختلاف الأولويات، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، عدد 118، أكتوبر 1994م.

[5] بساك مختار حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011-2012 .

[6] الخير قشي المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

[7] رشاد عارف السيد القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، دار وائل للنشر ،عمان، 2002.

[8] صالح يحي الشاعري تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، 28 القاهرة 2006.

[9] عبد الحميد الأحدب، موسوعة التحكيم "التحكيم الدولي"، الكتاب الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة، 2009.

[10] عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية (في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2007.

[11] عبد الفتاح مراد، شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي، دار النشر غير مذكورة، الطبعة الثانية، 1998.

[12] عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2008.

[13] عزت محمد البحيري، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، دراسة مقارنة دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 .

[14] علاء آباريان، الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2012.

[15] علي محمود الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

[16] عمر سعد الله القانون الدولي لحل النزاعات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر 2008.

[17] عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 2005.

[18] فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 2010 .

[19] قرطبي سهيلة، منظومة التحكيم ومساهمتها في حل المنازعات، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان -الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018.

[20] ماليزيا تطالب إعادة النظر في حكم المحكمة الدولية بشأن نزاعها على جزيرة مع سنغافورة، صحيفة الأثير، 2017.

[21] مجمع القانون الدولي ينظم دورات دراسية وتدريبية في أفريقيا، الشروق 13/6/2014م، www.shorouknews.co تاريخ الزيارة 2025/1/26.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[22] محمد السعيد، التنظيم الدولي ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1994.

[23] محمد برادة غزيول، تقنيات الوساطة لتسوية النزاعات دون اللجوء إلى القضاء، مطبعة فضالة - المحمدية، الطبعة الأولى، 2015.

[24] محمد بوسلطان، فعالية المعاهدات الدولية البطلان والإنهاء وإجراءات حل المنازعات الدولية المتعلقة بذلك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995.

[25] محمد سامي عبد الحميد أصول القانون الدولي العام (الجماعة الدولية)، الجزء الأول، الطبعة التاسعة منشأة المعارف، الإسكندرية - 2000 .

[26] محمد هيبة على الطيبة، دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 27، العدد الثالث سوريا، دمشق 2011م.

[27] مصطفى خالد النظامي، الحماية الإجرائية للاستثمارات الأجنبية الخاصة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

[28] ميرل مارسيل ، سوسيولوجيا، العلاقات الدولية ، ترجمة: حسن نافعة ، المستقبل العربي ،مصر، 1986.

[29] نوري مرزه جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1992.

## ثانيا: المصادر الأجنبية

[1] Hart, R., & Satirova, D. La participation de l'enfant à l'arbitrage en droit de la famille :vers une approche centrée sur l'enfant. Revue Internationale des Droits de l'Enfant, 24, 2016.

[2] Nguyen Quoc DINH, Patrick DAILLIER et Alain PELLET, Droit international public, 2ème édition, L.G.D.J. Paris,1980.

## الهوامش

(1) Nguyen Quoc DINH, Patrick DAILLIER et Alain PELLET, Droit international public, 2ème édition, L.G.D.J. Paris,1980 ،p777.

(2) aux termes de l'article 1er de la convention pour le règlement pacifique des conflits internationaux signée à La Haye le 18 octobre 1907 : «… Les puissances contractantes conviennent d'employer tous leurs efforts pour assurer le règlement pacifique des différends internationaux«.

(٣) احمد أبو الوفا،القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص407.

(٤) رشاد عارف السيد القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، دار وائل للنشر ،عمان، 2002، ص207.

(٥) عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 26 2005، ص33.

(٦) عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية (في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2007، ص194 .

(٧) المصدر نفسه، ص195.

(٨) صالح يحي الشاعري تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، 28 القاهرة 2006، ص222.

(٩) نوري مرزه جعفر المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1992، ص 92.

(١٠) المصدر نفسه، ص95.

(١١) عمر سعد الله القانون الدولي لحل النزاعات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر 2008، ص 69ز

(١٢) بساك مختار حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011-2012 ، ص175.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

(١٣) الخير قشي المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص10.

(١٤) محمد بوسلطان، فعالية المعاهدات الدولية البطلان والإنهاء وإجراءات حل المنازعات الدولية المتعلقة بذلك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص272.

(١٥) علاء آباريان، الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2012، ص 64-65.

(١٦) علاء آباريان، المصدر السابق، ص65.

(١٧) محمد سامي عبد الحميد أصول القانون الدولي العام (الجماعة الدولية)، الجزء الأول، الطبعة التاسعة منشأة المعارف، الإسكندرية - 2000 ، ص 113.

(١٨) أحمد بلقاسم، التحكيم الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2005 ، ص 249-251.

(١٩) محمد السعيد، التنظيم الدولي ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص398.

(٢٠) فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي (دراسة مقارنة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 2010 ، ص176.

(٢١) مصطفى خالد النظامي، الحماية الإجرائية للاستثمارات الأجنبية الخاصة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص18.

(٢٢) علي محمود الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016،ص43.

(٢٣) عزت محمد البحيري، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، دراسة مقارنة دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ،ص76.

(٢٤) علي محمود الرشدان، المصدر السابق، ص87.

(٢٥) عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2008،ص23.

(٢٦) عبد الله عبد الكريم عبد الله، المصدر السابق، ص25.

(٢٧) عبد الفتاح مراد، شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي، دار النشر غير مذكورة، الطبعة الثانية، 1998، ص65.

(٢٨) عبد الحميد الأحدب، موسوعة التحكيم "التحكيم الدولي"، الكتاب الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة، 2009، ص76.

(٢٩) محمد برادة غزيول، تقنيات الوساطة لتسوية النزاعات دون اللجوء إلى القضاء، مطبعة فضالة - المحمدية، الطبعة الأولى، 2015، ص43.

(٣٠) محمد برادة غزيول، المصدر السابق، ص44.

(٣١) احمد صالح مخلوف، اتفاق التحكيم كاسلوب لتسوية منازعات ، أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة، 2000، ص198.

(٣٢) المصدر نفسه، ص199.

(٣٣) قرطبي سهيلة، منظومة التحكيم ومساهمتها في حل المنازعات، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان -الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018، ص165.

(٣٤) عبد الفتاح مراد، المصدر السابق، ص77.

(٣٥) المصدر نفسه، ص78.

(٣٦) عبد الحميد الأحدب، المصدر السابق، ص90.

(37) Hart, R., & Satirova, D. La participation de l'enfant à l'arbitrage en droit de la famille :vers une approche centrée sur l'enfant. Revue Internationale des Droits de l'Enfant, 24, 2016, p43.

(٣٨) ماليزيا تطالب إعادة النظر في حكم المحكمة الدولية بشأن نزاعها على جزيرة مع سنغافورة، صحيفة الأثير، 2017.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5

j. port. sci. res.
ISSN: 2616-7441 (Online)
ISSN: 2616-6232 (Print)
ISSN: 2616-7220 (USB)
INTERNATIONAL IDENTIFIER FOR SERIALS

Journal port Science Research
Available online www.jport.co
Volume 8, issue 3. 2025

[٣٩] مجمع القانون الدولي ينظم دورات دراسية وتدريبية في أفريقيا، الشروق 13/6/2014م، www.shorouknews.co تاريخ الزيارة 2025/1/26 .

[٤٠] محمد هيبة على الطيبة، دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 27، العدد الثالث سوريا، دمشق 2011م،ص22.

[٤١] المصدر نفسه، ص28.

[٤٢] محمد هيبة على الطيبة، المصدر السابق، ص30.

[٤٣] أيمن السيد عبد الوهاب المسار السوري - الإسرائيلي، اختلاف الأولويات، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، عدد 118، أكتوبر 1994م، ص173.

[٤٤] ميرل مارسيل ، سوسيولوجيا، العلاقات الدولية ، ترجمة: حسن نافعة ، المستقبل العربي ،مصر، 1986، ص116.

[٤٥] ميرل مارسيل ، المصدر السابق، ص117.

[٤٦] محمد هيبة على الطيبة، المصدر السابق، ص36.

[٤٧] محمد هيبة على الطيبة، المصدر السابق ، ص38.



R. Hasan Gailb. 2025, Resolution Of International Political Conflicts According To The Provisions Of International Law. *Journal port Science Research*, 8(3), pp.236 -253 . https://doi.org/10.36371/port.2025.3.5